CD/PV.640
2 February 1993
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الاربعين بعد الستمائة

المعقودة في قصر الامم ، جنيف ،
يوم الثلاثاء ، ٣ شباط/فبراير ١٩٩٣ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ملسو لويش نونس أموريم (البرازيل)

GE.93-60189 ٣٩٨٠ح (A)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٦٤٠ لمؤتمر نزع السلاح .

وأود في البداية أن أرحب ترحيباً حاراً نيابة عن المؤتمر وبالأصالة عن نفسي ، بنائب وزير خارجية الاتحاد الروسي ، السفير غريغوري بردنيكوف ، فهو أول المتحدثين أمامنا اليوم . والسفير بردنيكوف دبلوماسي عريق مسؤول حاليا عن الأمور المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح بوزارة الخارجية . وقد اضطلع بهذه المسؤولية تتويجا لعمل طويل ورائع كرسه لنزع السلاح شارك خلاله في أعمال هذا المؤتمر وفي مداولات اللجنة الأولى بالجمعية العامة . وخلّف وراءه كثيرا من الأصدقاء في هذا المؤتمر وأقول وأنا متأكد إنهم في غاية السعادة لعودته إليهم .

وأود كذلك أن أعرب عن الترحيب الحار باسمنا جميعا بالممثل الجديد لهنغاريا ، السفير جورجي بويتا الذي يحضر هذه الجلسة العامة للمرة الأولى . وبهذه المناسبة أرجوه أيضا أن يبلغ أطيب أمنياتنا لسلفه ، السفير توث بالتوفيق في مسؤولياته الجديدة . فنحن نحمل ذكريات حميدة لما قدمه السفير توث من أعمال ، وأثق في أنه سيواصل خدمة بلده بغاية الفعالية . وأؤكد للسفير بويتا تعاوني ووفدي في سعينا المشترك في هذا المؤتمر .

وأود أن تعلموا أنه بعد الفراغ من قائمة المتحدثين سأعرض على المؤتمر تعيين رئيسي اللجنة المخصصة للترتيبات الدولية الفعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها واللجنة المخصصة لمسألة الشفافية في التسلح .

وأمامي في قائمة المتحدثين لهذا اليوم ممثلو الاتحاد الروسي والمملكة المتحدة والمكسيك وألمانيا .

وأعطي الكلمة الآن لسعادة نائب وزير الخارجية بالاتحاد الروسي ، السفير غريغوري بردنيكوف .

السيد بردنيكوف (الاتحاد الروسي) (الكلمة بالروسية): السيد الرئيس ، اسمحوا لي أولا أن أشكركم على الكلمات الرقيقة الموجهة إليّ وبدوري أحييكم ممثلاً للبرازيل الصديقة وأحيي من خلالكم المشاركين في هذا المحفل المتعدد الأطراف الفريد بشأن قضايا نزع السلاح ، متمنيا لكم كل توفيق في عملكم في هذا المجال من مجالات السياسة الدولية البالغ الأهمية . كذلك أحيي السيد فيسنتي برساتغوي الأمين العام للمؤتمر والذي يقوم بدور هام في أعمال هذا المحفل .

ونحن نرى أن من المهام الاساسية في هذه المرحلة ضمان عدم الرجعة في عملية إجراء التخفيضات الجذرية الجارية الآن في جبال الاسلحة التي تكدست خلال سنوات "الحرب الباردة" ولوضع ضمانات موثوقة بعدم تكرار إقامة هياكل مادية للمواجهة العسكرية مع تعزيز أمن جميع البلدان في الوقت ذاته . ولعل أهم شيء في الوقت الراهن هو ضمان التنفيذ العملي للاتفاقات المتعددة الأطراف والاقليمية والثنائية المبرمة بالفعل والتي تشمل معظم إن لم يكن جميع بنود جدول الاعمال التقليدي لنزع السلاح على نحو ما كان عليه الحال في السبعينات والثمانينات . وهذا أمر طبيعي لانه إن لم يتم وفاء جميع الدول بالتزاماتها في هذا الصدد باسلوب مخلص وموقوت يكاد يستحيل أن نتوقع بجدية اعتماد اتفاقات يمكن أن تكون أبعد تأثيراً . وفضلا عن هذا يستطيع المرء أن يستخلص بوضوح الخطوط العريضة لمجموعة من القضايا التي تستعصي على الحل والتي تتصل بإزالة الاسلحة الخاضعة للتخفيض وإعادة تصنيعها دون أن تكون لذلك آثار بيئية ضارة وبحيث يتم بأدنى التكاليف الاقتصادية . وروسيا مستعدة تماما للإسهام في هذه المهام بقدر ما تسمح به قدراتها .

ولم يعد لروسيا أي خصوم سبق تحديدهم بدوافع أيديولوجية . بيد أن لنا بالفعل ، كما لغيرنا من الدول ، مصالحنا الوطنية التي نود تحقيقها على أساس من التعاون والمشاركة مع جميع البلدان المستعدة لذلك . ونحن نعتبر أن أمامنا لتحقيق هذه المصالح أداة هامة في مؤتمر نزع السلاح الذي نرى أن يظل محفلا تفاوضيا متعدد الأطراف في ميدان تحديد الأسلحة والأمن . وفي هذا الصدد لا مجال للشك في أن إعداد اتفاقية حظر الاسلحة الكيميائية التي وقعت مؤخرا في باريس دليل لا يدحض على حيوية مؤتمر نزع السلاح . فهذه الاتفاقية تمثل انجازا بارزا للدبلوماسية المتعددة الاطراف حيث تضع معايير غير مسبوقة للصراحة والتعاون في ميدان الأمن على نطاق عالمي . ومن الناحية العملية فقد أفلحت جميع دول العالم في الاتفاق لا على إزالة الاسلحة الكيميائية باعتبارها وسيلة للحرب فحسب بل وعلى تدمير هذه الفئة من أسلحة التدمير الشامل في ظل نظام تحقق دولي فعال . ونرجو أن تنشأ في إطار هذه الاتفاقية آلية دولية للتنفيذ تكون مرنة وفعالة وغير باهظة التكاليف في تطبيقها . وقد شغل بلدنا بهذه الاتفاقية منذ البداية ولم يدخر جهدا في جعلها حقيقة واقعة . وبعد التوقيع على الاتفاقية أصبحنا ندرك تماماً نطاق الالتزامات التي تعهدت بها روسيا . ففي الظروف الاقتصادية الصعبة التي يواجهها بلدنا سيتعين علينا تنمية القدرة البيئية السليمة لتدمير ٠٠٠ ٤٠ طن من عوامل الاسلحة الكيميائية وحل القضايا الاقتصادية والاجتماعية وتوفير فرص العمل للذين كانوا يعملون في منشآت تتعلق بإنتاج الاسلحة الكيميائية . ونحن نشعر بالامتنان للبلدان التي أعربت عن استعدادها لمساعدة روسيا في تدمير الاسلحة الكيميائية وفي الوفاء بالالتزامات الاخرى بمقتضى الاتفاقية .

وإلى اليوم وقع أكثر من ١٣٠ دولة على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية . وأهم عمل الآن هو ضمان العالمية الحقيقية في عضوية الاتفاقية حتى يكون حظر الأسلحة الكيميائية عالمياً حقاً . وتتخذ روسيا من جانبها تدابير من خلال القنوات الدبلوماسية لبلوغ هذا الهدف .

وأعتقد أن من الملائم تماماً من الناحية التاريخية أن عقد حفل باريس للتوقيع على اتفاقية الأسلحة الكيميائية بعد أيام قلائل من اجتماع هام آخر في مجال نزع السلاح - هو التوقيع في موسكو على معاهدة ستارت الثانية . وهكذا توجت الجهود المبذولة على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي وهي الجهود التي تشمل الأسلحة النووية والأسلحة الكيميائية بنجاح متزامن بالفعل . فمعاهدة موسكو التي تنص على أضخم تخفيض على الإطلاق في الترسانات النووية - أي بنسبة ثلثي مستواها الحالي - تمثل تجسيداً ملموساً لعلاقات الشراكة والتعاون الجديدة في ميدان الحد من الأسلحة وتخفيضها ، بين الخصوم السياسيين الأساسيين السابقين . ولتقييم المعاهدة على هذا النحو ما يبرره بشكل متزايد لأن معاهدة ستارت الثانية لا تنص على مجرد ازالة الأسلحة الاستراتيجية التي أصبحت عتيقة فحسب بل وعلى الإزالة المتعمدة من ترسانات الجانبين أو على تخفيض كبير لأكثر الشبكات الاستراتيجية زعزعة للاستقرار . ومن هنا كان من العناصر الهامة في المعاهدة ما يتعلق بالالتزامات المتبادلة للأطراف فيما يتعلق بإزالة أحدث القذائف التسيارية الأمريكية عابرة القارات من طراز 'MX' (حافظة السلم) والقذائف التسيارية الروسية الثقيلة عابرة القارات من طراز SS-18 والتخفيض الكبير (إلى ما بين النصف والثلثين) من الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية المنشورة في العناصر البحرية والمحمولة جواً المكونة للثالوث الاستراتيجي . كذلك تصحح معاهدة ستارت الثانية من الخلل الذي ربما ظهر نتيجة لتنفيذ معاهدة ستارت الأولى ، والذي يعزى أساساً إلى الحق المنصوص عليه في معاهدة ستارت الأولى في عدم حساب الأعداد الفعلية للأسلحة النووية المزودة بها القاذفات الثقيلة . وستؤدي أحكام ستارت الثانية لأول مرة إلى وضع تحسب فيه جميع الأسلحة الاستراتيجية الهجومية لكل من الجانبين . ولا تترك معاهدة ستارت الثانية ثغرات لتمرير قواعد الحساب جانبيا حيث نصت على اجراءات صارمة للتحقق .

كذلك لا بد لي أن أذكر أن نطاق تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية الذي نصت عليه المعاهدة الجديدة لا يستجيب فقط استجابة ملائمة للظروف الدولية الجديدة وإنما جاء موافقاً أيضاً لقدرات روسيا الاقتصادية . والمعاهدة الجديدة دليل على الاستعداد المتبادل من الجانبين لمراعاة المصالح الاقتصادية لكل ولتلافي الالتزامات التعاهدية التي تتطلب إنفاقا ماديا غير مبرر . كذلك فإن للترابط الوثيق بين تنفيذ التخفيضات المنصوص عليها في معاهدتي ستارت الأولى وستارت الثانية وتمسك روسيا

والولايات المتحدة بالتزاماتهما وفقا لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، التي أعيد تأكيدها في المعاهدة الجديدة ، أهمية رئيسية في صون الاستقرار الاستراتيجي . ففي حالات التخفيضات الكبيرة في الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والتي تجريها روسيا والولايات المتحدة الأمريكية تصبح لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية أهمية أكبر بكثير . وأرجو أن تحظى هنا في مؤتمر نزع السلاح جهودنا التي نبذلها مع الولايات المتحدة الأمريكية والرامية إلى نزع الأسلحة النووية بصورة جذرية بالقبول ضمن جملة أمور في سياق استعداد الدول الحائزة للأسلحة النووية للوفاء بالتزاماتها بمقتضى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية .

ولا يسعني في هذا الصدد إلا أن أذكّر بضرورة التصديق السريع على معاهدة ستارت الأولى من قبل أوكرانيا وبيلاروس وبانضمامهما مع كازاخستان إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها دولا غير حائزة للأسلحة النووية . ولقد مر نحو عام على تعهد أوكرانيا وكازاخستان وبيلاروس في أيار/مايو ١٩٩٢ بمقتضى بروتوكول لشبونة بالانضمام في أقرب وقت ممكن إلى معاهدة عدم الانتشار باعتبارها دولا لم تمتلك أسلحة نووية . وأصارحكم القول إننا لا نستطيع أن نخفي قلقنا لأن "أقرب وقت ممكن" المنصوص عليه في بروتوكول لشبونة يجري تمديده أو احاطته بشروط على نحو ما يحدث للأسف في حالة أوكرانيا . كما أن معاهدة ستارت الثانية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمعاهدة ستارت الأولى ولا يمكن أن يبدأ سريانها أو تنفذ إلا مرتبطة بها . أما الذين يضعون عن عمد أو غير عمد عقبات جديدة الآن أمام معاهدة ستارت (الأولى وترتيبات لشبونة التي تكوّن جزءا أساسيا منها) فينبغي أن يفهموا درجة المسؤولية التي تقع عليهم تجاه البشرية بأسرها . فمصير نزع السلاح النووي ومستقبل نظام عدم انتشار الأسلحة النووية يتعرضان للخطر . وهذه المشكلة تهم جميع البلدان بلا استثناء .

ولئن كانت المواجهة بين الشرق والغرب قد انتهت فالعالم لم يدخل بعد مرحلة استقرار حقيقي ؛ إذ ظهرت تحديات جديدة أمام الأمن الدولي ، من بينها أزمات ومنازعات اقليمية شهدناها للأسف بصورة مباشرة ، إلى جانب خطر تعرض العالم بأسره لأحدث الأسلحة وأفتكها وفي مقدمتها أسلحة وقذائف التدمير الشامل وتكنولوجيات انتاجها ، وما إلى ذلك . وفي هذا السياق نعتبر أن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" جاء في وقته وعاد بالفائدة . ونظراً إلى أن مؤتمر نزع السلاح مطلوب منه إعطاء آرائه في تقرير الأمين العام قريباً فأود أن أقترح أن يؤيد هذا المحفل التقرير بصورة نشطة ولا لبس فيها . وفي هذا الصدد نود التشديد على وجه التحديد على بعض النقاط الواردة في التقرير بشأن ضرورة دمج قضايا نزع السلاح وتحديد الأسلحة في الهيكل الأوسع وهو جدول الأعمال الدولي ، وضرورة إضفاء الطابع العالمي على عملية نزع السلاح وزيادة

تكثيف الجهود في هذا المجال . كما أننا نعتبر النقاط الأساسية في مجال نزع السلاح على النحو الوارد في التقرير نقاطاً صحيحة ، ويشمل ذلك حظر التجارب النووية وضمان الشفافية في التسلح والتحويل الخ . ، ونؤيد التشديد الوارد في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة على قضية عدم الانتشار ؛ ونرحب ببدء عملية المشاورات غير الرسمية بشأن هذه القضية فيما بين الدول المعنية ، في العام الماضي في مؤتمر نزع السلاح . والواقع أن عدم الانتشار هو أهم الضمانات ، وهو شرط لا غنى عنه ، لزيادة إجراء التخفيضات في الترسانات النووية . كما أن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي والرامية إلى الحد من انتشار أسلحة التدمير الشامل هي التي ستحدد بقدر كبير تطور العلاقات الدولية في المستقبل المنظور .

ونحن نولي أهمية أساسية للمؤتمر القادم المعني بمعاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥ والذي سيتخذ قراره بشأن تمديد أجلها ، ونشاطر الأمين العام للأمم المتحدة رأيه بضرورة جعل هذه الوثيقة الفريدة عالمية وغير محددة المدة . فقد أثبتت المعاهدة لأكثر من ٢٠ عاما على وجودها أنها أداة فعالة لتعزيز الأمن الدولي ؛ وحظيت المعايير التي تضمنتها باعتراف عام ، وبلغ عدد الأطراف فيها الآن أكثر من ١٥٠ دولة . فأصبح من المهم توسيع نطاق عضويتها بصورة مطردة في السنوات الأخيرة . ونذكر هنا انضمام فرنسا والصين إلى المعاهدة فكانت النتيجة أن أصبحت لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية اليوم التزامات تعاقدية بموجب هذه المعاهدة ونحن نرحب أيضا بانضمام جنوب افريقيا ودول أخرى في القارة الأفريقية إلى المعاهدة .

ومعاهدة عدم الانتشار هذه تمكن من الاستجابة على نحو كاف للمشاكل المتعلقة بظهور دول جديدة على أراضي دولة نووية عظمى - هي الاتحاد السوفياتي السابق . وأعلنت هذه البلدان جميعها تأييدها لمعاهدة عدم الانتشار واستعدادها للدخول أطرافاً فيها . وفي إطار كمنولث الدول المستقلة تم الاعراب عن تأييد دور روسيا باعتبارها الدولة النووية الوحيدة على أراضي الاتحاد السوفياتي السابق وباعتبارها وديعة لمعاهدة عدم الانتشار . ونحن نرحب بالانضمام الرسمي لعدد من ١٢ الدول المستقلة التي كانت تشكل جزءاً من الاتحاد السوفياتي إلى المعاهدة وندعو البلدان التي لم تفعل ذلك بعد إلى أن تحذو حذوها . وأود التأكيد مجددا على أن ظهور دول نووية جديدة في أي مكان يعتبر ضربة موجهة إلى هذه المعاهدة وإلى صلب الاستقرار الاستراتيجي والنووي في العالم . وستبذل روسيا قصارى جهدها لتلافي هذا الوضع ونحن في هذه القضية نعتمد على التفاعل مع الدول الأخرى الأطراف في معاهدة عدم الانتشار . ونشترك مع الأمين العام للأمم المتحدة في رأيه القائل إنه "لا يمكن أن يكون هناك مبرر لأي دولة في أي مكان لحيازة أدوات وتكنولوجيات التدمير الشامل" . فقد كان الأمين العام للأمم المتحدة على حق تام حين ذكّر بأن مجلس الأمن أعلن في اجتماعه في

كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ الذي شارك فيه أعلى قادة الدول ، أن انتشار الأسلحة النووية ، وأساسا جميع أنواع أسلحة التدمير الشامل ، يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين .

وينبغي بطبيعة الحال أن تبذل الجهود العالمية الرامية إلى عدم الانتشار مقترنة بتدابير اقليمية . وفي هذا السياق تؤيد روسيا بوصفها شريكة في رئاسة عملية التسوية في الشرق الأوسط ، اتباع نهج يجعل جميع بلدان الإقليم تستنكر حيازة أسلحة التدمير الشامل ووسائل اطلاقها .

ولربما أسهم مؤتمر نزع السلاح في حل مشكلة عدم الانتشار سواء من ناحية توفير المدخلات المرجعية السياسية أو من ناحية حل عدد من النواحي التقنية . ونعتقد بوجه خاص أن هناك ضرورة لتحليل الأوضاع بالنسبة لقضية هامة مثل الضمانات الأمنية . ويبدو هنا أن الأوان قد آن لبذل جهود أخرى لوضع تركيبة عامة للضمانات السلبية . وروسيا على استعداد للإسهام في هذا العمل .

ويبدو لنا أن ظروفا جديدة أخذت تتشكل وهي مواتية أكثر من أي وقت مضى لحل واحدة من المشاكل الرئيسية في ميدان نزع الأسلحة النووية - وهي مشكلة حظر التجارب النووية . فهناك ثلاث دول نووية حاليا هي روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا تراعي الوقف المعلن رسميا . وهذا الواقع وحده يثبت إمكانية إحراز تقدم في سبيل التوصل إلى اتفاق بشأن حظر للتجارب . ونحن نعتقد أيضاً أن جميع الدول النووية ستتمكن في القريب العاجل من التأييد المطلق لبدء المفاوضات بشأن قضية حظر التجارب النووية في مؤتمر نزع السلاح . أما بالنسبة لروسيا فنحن على استعداد للشروع في هذه المفاوضات . ونعتبر كذلك أن فكرة الاتصالات الخاصة بشأن القضية مكفولة بين الدول النووية الخمس . ولذلك نؤيد اقتراح فرنسا في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بأن يبدأ ممثلو تلك الدول في مؤتمر نزع السلاح البحث المشترك في هذه القضايا . ونرى أن تجربة المفاوضات بشأن الأسلحة الكيميائية تثبت امكانية الربط بأفضل طريقة ممكنة بين المفاوضات المتعددة الأطراف والثنائية وغيرها من أشكال المفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح . ومن الضمانات ضد التسارع الجديد في سباق الأسلحة النووية الترتيب الذي اقترحناه فيما يتعلق بالحظر الممكن التحقق منه على إنتاج المواد الانشطارية لأغراض التسلح وهو ترتيب يقطع شوطاً بعيداً حلاً لمشكلة لا معكوسية نزع السلاح النووي .

وتظل الجهود المتعددة الأطراف المبذولة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي مجال أولوية لأنشطة مؤتمر نزع السلاح . وأكثر خطوة أولى مشجعة هي الجهود الرامية

إلى الاتفاق على تدابير لبناء الثقة وللشفافية والتنبؤية بأنشطة الدول في الفضاء الخارجي . وأرى أن بالإمكان في الوقت الحاضر البحث في وضع ترتيب محدد متعدد الأطراف بشأن هذه القضية وأن ذلك سيكون في رأينا لمصلحة الجميع .

وكما تعلمون فالوفد الروسي أيد فعلا أن تُدرج في جدول أعمال المؤتمر قضية جديدة هي قضية الشفافية في التسلح . وينبع البحث في هذا الموضوع في مؤتمر نزع السلاح وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة من تزايد أهمية مشاكل تخفيض الأسلحة التقليدية وتدابير بناء الثقة وتسوية المنازعات الاقليمية . ونحن نعتبر قضية الشفافية في التسلح من التدابير الهامة لبناء الثقة ووسيلة لتعزيز الأمن وإزالة الشواغل المتبادلة وسوء الفهم . ونعتزم تقديم البيانات إلى سجل الأمم المتحدة عن هذا الموضوع ، والمشاركة بنشاط في مناقشة مشاكل الشفافية هنا في المؤتمر الذي نعتبره أكثر المحافل ملاءمة لتحقيق هذه الغاية . وإذ ندرك جدة وعمق مشكلة الشفافية وتنوع وتعقد مكوناتها ، فإننا نرى أن من الملائم قبل أي شيء آخر أن نحدد بمزيد من الدقة نطاق المهام التي تبحث في إطار هذا البند من جدول الأعمال وأن نضع ترتيبا لأولويات معالجتها .

وختاما أقدم بعض الملاحظات المتعلقة بمؤتمر نزع السلاح ذاته . فنحن نؤيد رأي الأمين العام للأمم المتحدة بأن الوقت قد حان للانتقال من المناقشات الاستطلاعية بشأن إصلاح المؤتمر إلى الاجراءات العملية . ونرى أن المؤتمر ينبغي أن يتحلى بمزيد من المرونة التي تتيح له من ناحية أن يركز الجهود على قضايا محددة وعاجلة ومن ناحية أخرى ينوع طرق وأشكال عمله في ضوء المهام التي تضعها الدنيا ذاتها أمامه . وبالنسبة للمستقبل فقد يتطور المؤتمر ليصبح نوعا من "المحافل المظلة" يمكن أن تجري في إطاره مفاوضات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح وتدابير بناء الثقة ، بقدر من المرونة في تحديد الجهات التي تشارك في مفاوضات بعينها . وينبغي بوجه خاص أن ننظر بجدية في إمكانية استخدام قدرات المؤتمر في حل مشاكل اقليمية محددة في ميدان الأمن ونزع السلاح . أما فكرة إنشاء تنظيم دولي لنزع السلاح برعاية الأمم المتحدة فما زالت لها أهميتها .

ولا شك في أن من أهم القضايا في مؤتمر نزع السلاح قضية عضويته . فمن حيث المبدأ ، لا نرى سببا يحول دون أن يصبح المؤتمر هيئة عالمية متعددة الأطراف . بيد أننا على استعداد لعدم استعجال الأمور ونقترح في هذه المرحلة الاتفاق على توسيع عضوية المؤتمر بقدر كبير - بنحو ٥٠ في المائة ؛ فمن شأن قرار كهذا أن يمكن من تلبية المصالح المشروعة لكثير من الدول في أن تشترك اشتراكاً كاملا في أعمال المؤتمر ، وهو ما أبدته هذه الدول بطلبها للعضوية وقد يحتاج التنفيذ العملي لهذه

المفاهيم ، وهي غير تقليدية إلى حد كبير ، بصورة متكاملة ، إلى بعض الوقت ، غير أنه لا ينبغي إرجاء مناقشتها للغد بل ينبغي البدء بها اليوم . وربما كانت دورة آذار/مارس القادمة للجنة الأولى بالجمعية العامة للأمم المتحدة مكانا مناسبا لاستعراض النتائج الأولى لهذه المناقشات . ولعلنا نأمل في أن تستخدم إمكانات مؤتمر نزع السلاح الفكرية والعملية إلى أقصى غاياتها في هذا المجال وفي مجالات أخرى للتفاعل بين الدول .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر سعادة نائب وزير خارجية الاتحاد الروسي على بيانه الهام وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها لشخصي ولبلدي . كما أنني أشكره نيابة عن الأمين العام ، السفير براساتغوي . وأعطي الكلمة الآن لممثل المملكة المتحدة ، السفير سير مايكل ويستون .

سير مايكل ويستون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (الكلمة بالانكليزية): اسمحوا لي ، سيادة الرئيس ، أن أضم تهنئتي إلى التهاني الكثيرة التي تلقيتموها منذ أن توليتم رئاسة مؤتمر نزع السلاح . وأرجو لكم كل الخير في أداء المهام التي تنتظركم . وأود كذلك أن أعرب عن ترحيب وفدي بالمنضمين الجدد مؤخرا إلى مؤتمر نزع السلاح . ونحن نتطلع إلى التعاون معهم مستقبلا .

ولقد طلبت الكلمة اليوم لألخص لكم تفكير وفدي حاليا في مستقبل مؤتمر نزع السلاح ، وبوجه خاص في قضيتي العضوية وجدول الأعمال . وما أقوله سيكون بالضرورة محدوداً بعد البيان الهام الذي ألقاه السيد بردنيكوف ؛ فالتمس المعذرة . وبوسعي أن أعدكم على الأقل بالإيجاز .

إن مؤتمر نزع السلاح يمر بمفترق طرق ؛ فقد نجح في اختتام المفاوضات بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية وأصبح الآن بحاجة إلى البت في مسألة مستقبله . وقد بدأت عملية استبطان الذات وتم التوصل إلى اتفاق على تركيز الاهتمام على تحسين أداء المؤتمر وفعاليته ، وبوجه خاص على مسألتي عضويته وجدول أعماله . ويطلب مقرر الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يشمل استئناف دورة اللجنة الأولى أن ينقل المؤتمر إلى رئيس اللجنة الأولى صورة الحالة الراهنة لاستعراض جدول أعماله وتشكيله وطرق عمله وذلك بحلول ٢٠ شباط/فبراير . وقد يصعب التوصل إلى قرارات أكيدة بحلول هذا الموعد لكننا ينبغي أن نحاول . وإلى أن يحين ذلك يصبح واضحا أن من المهم لأعضاء مؤتمر نزع السلاح أن يضعوا أفكاراً موضوعية بحيث يمكن تقديم إسهام حقيقي في عملية إعادة التقييم الشاملة التي تقوم بها اللجنة الأولى .

وأول سؤال يثار هنا هو عما إذا كان لمؤتمر نزع السلاح بقاء بعد إبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية . هل يصبح هناك دور للمؤتمر إن لم يكن ثمة معاهدات أو اتفاقات ذات طابع أو نطاق مماثل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو اتفاقية الأسلحة الكيميائية أو اتفاقية الأسلحة البيولوجية مما يحتاج إلى تفاوض في المستقبل القريب ، وإذا كانت جميع أسلحة التدمير الشامل الآن إما مقيدة وإما محظورة بمقتضى واحد من أنظمة المعاهدات القائمة؟ إن ما ينبغي عمله هو ألا تخرج هذه الأسئلة من أيدينا . فلا بد بالفعل من أن يبرر مؤتمر نزع السلاح وجوده . بيد أن المملكة المتحدة تسلم من جانبها بأهمية وجود إطار فاعل للتفاوض بشأن صكوك نزع السلاح . فقد شملت مزايا المؤتمر حتى الآن صفر وتوازن عضويته نسبيا وقاعدة توافق الآراء التي ينتهجها . وسأنتقل حالا إلى مسألة العضوية ، غير أن المملكة المتحدة ترى أن قاعدة توافق الآراء حيوية ولا بد من الحفاظ عليها . إلا أن هذا لا ينبغي أن يحول دون البحث عن أساليب جديدة لزيادة كفاءة مؤتمر نزع السلاح . كما أن المؤتمر ينبغي أن يكون متفتحا للأفكار الجديدة التي قد تنشأ عن الدورة المستأنفة للجنة الأولى .

ولقد بدأت بالفعل المشاورات بشأن جدول أعمال المؤتمر وعضويته في المستقبل وستستغرق جزءاً كبيراً من وقتنا في الأسابيع القادمة . والمملكة المتحدة ترى تناول هذه القضايا بأسلوب مهيكل . ونعتقد أن من الخطأ أن ينقح جدول الأعمال ثم نقبل بدخول أعضاء جدد ممن لم تتح لهم الفرصة ، وعلى الأقل رسميا ، للمشاركة في اتخاذ القرارات بشأن هذا الجدول . فلو أردنا أن ننفث روحا جديدة في المؤتمر ينبغي أن يمكّن أي أعضاء جدد في أقرب وقت ممكن من المشاركة بالكامل في المناقشات والقرارات المتعلقة بمستقبله . وصحيح أن بعض الأفكار المقدمة بشأن دور مؤتمر نزع السلاح في المستقبل لا يمكن تقييمها بصورة صحيحة إلا بعد أن يتضح وضع عضويته في المستقبل . والواقع أن بعض هذه الأفكار قد لا يكون ممكنا عمليا على الإطلاق إذا ظلت العضوية محدودة - ومن أمثلة ذلك الفكرة التي أعربت عنها الجمعية العامة للأمم المتحدة في تقرير "الأبعاد الجديدة" ومؤداها إمكانية اعتبار مؤتمر نزع السلاح هيئة دائمة للاستعراض والإشراف بالنسبة لبعض ما هو قائم من أنظمة التسلح واتفاقات نزع السلاح المتعددة الأطراف . لذلك ينبغي التوصل بأسرع ما يمكن إلى حل قصير الأجل أو طويله بشأن العضوية بحيث يمكن لتوسيع العضوية أن يفرض نفسه على اتجاه المؤتمر في المستقبل .

ولا يرى وفدي علاقة مباشرة بين الحجم والكفاءة - أو بين الحجم وعدم الكفاءة . فالضخامة لا تعني الجمال دائما . ولكن الصغر لا يعني الكفاءة دائما . وتوسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح لن يكون بالضرورة متعارضاً مع قاعدة توافق الآراء ، ولا هو بالضرورة يؤثر على كفاءة المؤتمر وفعاليته . ويمكن إذا اقتضت الضرورة أن

تنشأ أفرقة فرعية أصغر حجما لمهام تفاوضية بعينها . ولا يمكن أن يكون هناك مكان للريبة في أنه كلما زاد عدد البلدان التي تتاح لها فرصة المشاركة في التفاوض على معاهدة أو اتفاقية زادت الفرص على الصعيد العالمي لتقبل النصوص التي يتمخض عنها .

وتميل المملكة المتحدة إلى قبول فكرة جميع من يتقدمون بطلبات انضمام . فالميزة الرئيسية لهذا الاقتراح هي أنه اقتراح عادل ؛ حيث لا يترك راغب في المشاركة دون تحقيق رغبته ولا يشارك إلا من له اهتمام حقيقي بالأمر . ونحن نؤمن بأن هناك أكثر من طريقة لبلوغ هذا دون المساس بمؤتمر نزع السلاح . ومن هذه الطرق تحديد زمن معلوم للتقدم بالطلبات ، وفي الوقت نفسه الاتفاق على إعادة النظر في الأمر مرة أخرى ، ولنقل بعد ٥ سنوات . ويمكننا فضلا عن هذا أن نطلب إلى جميع الأعضاء الحاليين أن يؤكدوا في موعد محدد رغبتهم في استمرار عضويتهم في مؤتمر نزع السلاح . وهناك إمكانية أخرى هي السماح مبدئيا بقبول الدول التي تقدمت من قبل بطلباتها ثم تتخذ وهي مشتركة قرارات المؤتمر الأطول أجلا بشأن مستقبل جدول أعمال المؤتمر وعضويته .

وحاج البعض بزيادة محدودة في التوسيع ، وجادل آخرون ضد أي توسيع على الإطلاق . ونحن نشاطر هؤلاء قلقهم بشأن كفاءة المؤتمر باعتباره هيئة تفاوضية ، لكننا نرى أن تجربة التفاوض المتعدد الأطراف في ميادين أخرى أظهرت أن من الممكن تطبيق قاعدة توافق الآراء مع عضوية أكبر كثيراً من عضوية مؤتمر نزع السلاح الحالية .

وكما ذكرت آنفا فإننا نعتقد أنه لا ينبغي اتخاذ القرارات الرسمية بشأن مستقبل جدول أعمال المؤتمر إلى أن يتضح الموقف بالنسبة لعضويته . غير أننا في الوقت نفسه نرى فائدة في استمرار المناقشات غير الرسمية بشأن جدول الأعمال . وعلى أساس الفكرة التي قدمها في العام الماضي زميلنا السويدي السابق ، السفير هلتنيوس ، بدمج بنود جدول الأعمال ٢ و٣ و٦ و٨ تحت عنوان واحد هو "القضايا النووية الأخرى والأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل" ، قد نستهدف وضع جدول أعمال يضم ثلاث مجموعات أساسية: أولا ، القضايا النووية وأسلحة التدمير الشامل الأخرى ؛ وثانيا ، الأسلحة التقليدية والشفافية وتدابير بناء الثقة ؛ وثالثا ، الاتفاقات القائمة . ويمكن حينذاك إدراج عدد من البنود الفرعية في إطار هذه المجموعات ويجري تناولها حسب الاقتضاء وعنده . وعلى سبيل المثال ، يمكن أن يشمل العمل في إطار العنوان "الشفافية وبناء الثقة" التفاوض على إطار قياسي لتدابير بناء الثقة على الصعيد الاقليمي ، وصياغة إعلان سنوي عن حجم وتنظيم القوات العسكرية لاستكمال العائد الحالي على الميزانيات العسكرية .

أما العنوان "الاتفاقات القائمة" فيعكس فكرة الدكتور بطرس غالي عن اعتبار مؤتمر نزع السلاح هيئة دائمة للاستعراض والإشراف بالنسبة لبعض أنظمة التسلح واتفاقات

نزع السلاح المتعددة الأطراف القائمة . وبطبيعة الحال فليس لأعضاء مؤتمر نزع السلاح غير الأطراف في الاتفاقات المذكورة أي حق رسمي في المشاركة في الاستعراض أو الإشراف - ويؤدي تغيير ذلك الوضع إلى إحباط فكرة زيادة الانضمام إلى تلك الاتفاقات . غير أنه يمكن أن يتم الاشراف على الاتفاقات القائمة واستعراضها من قبل لجان فرعية فردية لا يتألف كل منها إلا من الأعضاء الأطراف أيضا في الاتفاق المعني . والأمثل بطبيعة الحال أن يصبح جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح في الوقت الملائم أطرافاً في جميع الاتفاقات ذات الصلة وبذا يتمكنون من المشاركة الكاملة في هذه الأعمال جميعها .

وهذه مجرد أفكار قليلة عن هاتين القضيتين الهامتين أرجو أن تساعد في حفز الحوار في الأسابيع القليلة القادمة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثل المملكة المتحدة ، سير مايكل ويستون على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة . وأعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك ، السفير مارين بوش .

السيد مارين بوش (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية): يحيي وفد المكسيك الطريقة السريعة التي بدأ بها مؤتمر نزع السلاح أعماله لهذا العام . ومرة أخرى نهنئكم ، سيادة الرئيس ، ونحيي نائب الوزير بردنيكوف من الاتحاد الروسي . ونرحب بزميلنا الجديد من هنغاريا ، ونتمنى للسفير تيبور توث كل خير .

وليس في نيتنا طلب الكلمة كل أسبوعين في الجلسات العامة ، غير أننا نطلبها اليوم تلبية لندائكم إلى الوفود لتقديم آرائها بشأن تقرير الأمين العام المعنون "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" (الوثيقة A/C.1/47/7) . ووفقا للمقرر A/47/422 الصادر عن الجمعية العامة فإنها تدعو الدول الأعضاء إلى تقديم آرائها بشأن تقرير الأمين العام . كما تطلب إلى مؤتمر نزع السلاح تقديم توصيات بشأن مستقبله بحلول ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٣ ، وأخيرا تطلب إلى هذا المؤتمر تقديم معلومات عن حالة استعراضه الجاري لجدول أعماله وتشكيله وطرق عمله .

وينبغي ألا ننسى أن أساس الاستراتيجية الدولية السائدة لنزع السلاح قد تقرر باتفاق عام بين أعضاء الأمم المتحدة خلال الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، التي عقدت في الفترة من ٢٣ أيار/مايو إلى ١ تموز/يوليه ١٩٧٨ . وتتضمن الوثيقة الختامية لذلك الاجتماع مقدمة لموضوع نزع السلاح وإعلاناً (الأهداف والمقاصد) وبرنامج عمل (إجراءات لرصد الوفاء بالالتزامات المتعهد

بها) وفرعا عن الأجهزة والمداولات والمفاوضات المتعلقة بنزع السلاح الدولي (لحل مشاكل نزع السلاح بجوانبها المختلفة) . ولم تتغير للآن الأولويات المبينة في الوثيقة الختامية لعام ١٩٧٨ . والأكثر من ذلك أنه لا أحد من أعضاء المجتمع الدولي يستطيع إنكار صلاحية الأهداف والمقاصد المبينة في الاعلان ، فهذه كلها مجسدة في ميثاق الأمم المتحدة وكلنا قد أقررنا بها . أما التغيرات الدرامية التي طرأت على العلاقات الدولية في السنوات الأخيرة فهي إلى جانب بعدها عن الإضرار بصلاحية الوثيقة الختامية تنشئ أوضاعا تفضي بشكل أكبر إلى إنهاء سباق التسلح . وكما جاء في الفقرة ٣ من الوثيقة المذكورة آنفا فإن: "إحراز تقدم في مجال الانفراج وإحراز تقدم في مجال نزع السلاح أمران يكمل كل منهما الآخر ويعززه" . وصحيح أن الحرب الباردة عرقلت التنفيذ السليم للأحكام الواردة في وثيقة عام ١٩٧٨ ، أما اليوم وفي ظل تجدد الفرصة فليس من الضروري مجرد تأكيد أهدافها ومبادئها فحسب بل وإعادة تنشيط بعض جوانب برنامج العمل وآلية نزع السلاح .

ولإعادة تنشيط برنامج العمل والآلية الخاصة بتنفيذه يلزم اتباع نهج مماثل لنهج عام ١٩٧٨ الذي يدعو جميع الدول ، وأكرر جميع الدول ، الأعضاء في الأمم المتحدة إلى المشاركة والاشتراك في اتخاذ القرار . ولا يمكن في مجال نزع السلاح غض الطرف عن المبادئ والقواعد التي جاءت نتيجة لسلسلة طويلة من الجهود المبذولة منذ البداية الأولى للمنظمة . وكما هو الحال بالنسبة للقضايا الأخرى التي تهم المجتمع الدولي لا يستطيع المرء أن ينظر إلى الأحداث الأخيرة عند تقييم وضع معين ؛ بل يتحتم النظر من زاوية تاريخية . ولا تتعدى البراغماتية في هذا الموضوع كونها نهجا جزئيا في الحكم على الأمور . ولا ينبغي النظر إلى الاجراء المقترح "برنامج للسلم (الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم)" (الوثيقة A/47/277) باعتباره غاية في حد ذاته وإنما باعتباره مكملا رئيسيا لعملية نزع السلاح يساعد على الوصول إلى اتفاقات أطول عمرا . ونحن نعلم جميعا أن المشكلة الأساسية كانت ولا تزال متمثلة في الافتقار إلى الارادة السياسية من جانب بعض الدول كي تلزم نفسها بعملية نزع سلاح حقيقية وخاصة في مجال نزع السلاح النووي . وهذا هو بالتحديد المجال الذي لا بد فيه من تحقيق نجاح إذا كنا نسعى إلى عالم أكثر أمنا .

ونزع السلاح كما فهمناه في الأمم المتحدة يشمل منع التسلح وتحديد الأسلحة وتخفيضها والقضاء عليها . وحين نتفاوض بشأن كل جانب من هذه الجوانب لا بد أن تؤخذ في الحسبان العمليات السياسية التي تشكل السلوك الدولي الذي كان يحول حتى نهاية الحرب الباردة دون إحراز أي تقدم مهم . والنهج الذي يقترحه الأمين العام وهو التركيز في العمليات المقترحة في "برنامج للسلم" على حل المنازعات المحلية قد يؤدي إلى إجراء مفاوضات بشأن جميع جوانب نزع السلاح بأسلوب محلي بقدر متساوٍ ، وقد

ينشأ خطر التوصل إلى نتائج متباينة في الاقاليم المختلفة . وقد ينجم عن عدم التساوي في الالتزامات التي يتم التوصل إليها ، إذا ترجم إلى الصعيد الدولي ، مزيد من المشاكل ، ما لم يُتوصل إلى التزامات ومسؤوليات متماثلة لجميع الدول . والنهج البراغماتي إزاء نزع السلاح يتعذر معه معالجة المشاكل الاساسية (كما في حالة المذاهب العسكرية) وقد يفضي إلى اتخاذ إجراءات لمعالجة الاعراض لا العلل ذاتها . وما سمي باستخدام تدابير نزع السلاح في إطار تعزيز السلم يستدعي الاتفاق مسبقا على تلك التدابير .

وتنص الوثيقة الختامية لعام ١٩٧٨ على أنه "يمكن أيضا لمفاوضات نزع السلاح الثنائية والاقليمية أن تلعب دورا هاما وأن تيسر التفاوض بشأن عقد اتفاقات متعددة الاطراف في ميدان نزع السلاح" (الفقرة ١٢) . فلا بد أن يكون إضفاء الطابع العالمي على نزع السلاح هو حصيلة الجهود الثنائية والاقليمية والمتعددة الاطراف ، بمشاركة جميع الدول حسب الاقتضاء . ويجب أن يفهم إضفاء الطابع العالمي على أنه يتعين على جميع الدول أن تتعهد بتنفيذ تدابير اتفاقات نزع السلاح . أما القول بأن الدول العسكرية الرئيسية هي التي يجب أن تبادر بالعملية وتضرب المثل فهو قول لا يزال صالحا . ودور مجلس الامن في حفظ السلم والامن الدولي مبيّن في ميثاق الامم المتحدة . غير أنه يجب النظر إلى هذا الدور في سياق عالم القرن الحادي والعشرين ، وبالتالي يجب جعل العضوية الحالية للمجلس أكثر ديمقراطية . كذلك يتعين النظر إلى المقترحات المتعلقة بالسماح لما يزعم أنه تدخل انساني في الشؤون الداخلية لدولة ما ، نظرة فاحصة في ضوء الاعتبارات المذكورة أعلاه .

ولا ريب في أن تدابير بناء الثقة عنصر هام من عناصر الامن الدولي يتعين تعزيزه على كل مستوى . ويجب أن يُفهم إضفاء الطابع العالمي على أنه يعني تعهد جميع الدول بتنفيذ تلك التدابير . بيد أن الدول العسكرية الرئيسية هي التي يجب أن تضرب المثل وذلك في المقام الاول بأن تقبل بإضفاء الطابع العالمي دون إبطاء في تنفيذه . أما نظام الاتفاقات والمعاهدات الموروث من فترة الحرب الباردة ، ومن ذلك الوثيقة الختامية لعام ١٩٧٨ فهو يوفر أساسا متيناً لإحراز تقدم في عملية نزع السلاح . والتحدي القائم اليوم ليس في تطبيق هذا الميراث وإنما في تكميل جهود التفاوض بشأن أسلحة التدمير الشامل . فلا يستطيع أحد منع اختراع التكنولوجيا النووية ولكن يمكن بل ويجب حظر إنتاج الاسلحة النووية . كذلك لا بد من وقف التحسين النوعي للترسانات القائمة . ويظل القضاء التام على الاسلحة النووية هدفا ذا أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي . وقد ثبت أن التخفيض التدريجي لعدد التجارب النووية وقوتها نهج غير فعال . ومن العار أن تفوت فرصة الحظر الكامل للتجارب في وقت أصبحت الظروف مهيأة لذلك . فلا بد لنا من جعل هذا هدفا للأجل القصير .

ونحن متفقون على أنه "لا يمكن أن يكون هناك مبرر لأي دولة في أي مكان لحيازة أدوات وتكنولوجيات التدمير الشامل" (الفقرة ٣٧ من الوثيقة A/C.1/47/7) . أما طريقة تحويل هذه النظرية من نظريات عدم الانتشار إلى عمل متضافر فتتمثل في جعلها عالمية وحقيقية بصدق . فلا بد أن يشمل الحظر أيضا الدول الحائزة للأسلحة النووية . ولكي يطبق أي نظام لعدم الانتشار يجب أن تمتنع جميع الدول في كل مكان عن حيازة وزيادة تطوير أدوات وتكنولوجيات التدمير الشامل . ويجب النظر إلى أحكام معاهدة عدم الانتشار في إطارها الصحيح دون إغفال لنوايا من خَطّوها . ويمكن التوصل إلى التمديد المطلق وغير المشروط لهذه المعاهدة بعد ضمان تنفيذ الأهداف الواردة في ديباجة المعاهدة وأحكامها . أما إذا كان الأمر غير ذلك فيجب أن نبقي باب خيارات تقييم الامتثال للمعاهدة ، ولا سيما الامتثال من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية ، مفتوحا قبل أن نلزم أنفسنا للأبد بأحكامها . وعلى هذا سيتعين على مؤتمر عام ١٩٩٥ أن يربط بين الاستعراض الخمسي لمعاهدة عدم الانتشار والمناقشات الجارية بشأن تمديد أجلها . ولا بد أن تشمل العملية التحضيرية مناقشات بشأن جوهر قضية عدم انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل بصفة عامة وأحكام المعاهدة بصفة خاصة ؛ فالتمديد لمدة ١٠ سنوات أو ١٥ سنة مع وضع برنامج لنزع السلاح النووي ، المقرر الفراغ منه في تلك المدة الزمنية ، يحول دون أي إنقاص للضغوط الخفيفة بالفعل التي يمكن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تمارسها في المجال النووي . كذلك لا بد أن تشتمل العملية التحضيرية لمؤتمر عام ١٩٩٥ المعني بمعاهدة عدم الانتشار على إجراء حوار بين جميع الدول ، الأطراف منها في المعاهدة وغير الأطراف . فهذا يضمن وضع الأساس لتحسين التفاهم بين جميع الجهات المعنية بشأن العناصر الأساسية لنظام عالمي في المستقبل لعدم انتشار حقيقي . ويجب استمرار تركيز نزع السلاح على نزع السلاح النووي للسبب نفسه المتمثل في أن إحراز التقدم في هذا المجال يفتح الباب إلى اتفاقات أخرى بشأن أنواع أخرى من الأسلحة . ولا بد أن تواصل الأمم المتحدة القيام بدور رئيسي في عملية نزع السلاح . وإذا كان صحيحا أن هناك ظروفا جديدة لا مناص من مراعاتها فالأولويات لم تتغير . ومن أبرز الظروف الجديدة مسألة تدمير وتخزين الأسلحة وتحويل القدرات العسكرية إلى الأغراض السلمية بمجرد تنفيذ الاتفاقات التي تمت في السنوات الأخيرة بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة . وتشغل هذه الأمور جميع الناس لأنها تبرز بين القضايا البيئية والتكييفات الاقتصادية الكبيرة ، على نحو ما ذكّرنا به الوفد الروسي هذا الصباح . بيد أن مسؤولية الدول جميعا ليست واحدة ، إذ أن البلدان النامية هي وحدها التي ستتحمل النتائج . فمسألة التحول هذه واحدة من المهام التي قد يتتبعها مجلس الأمن عن كثب .

وتظل هناك حاجة إلى وجود محفل تفاوضي واحد متعدد الأطراف بشأن نزع السلاح ؛ فيجب أن يبقى مؤتمر نزع السلاح على هذا النحو . إذ أظهرت التجربة الصعوبات التي

تواجهها أي هيئة تفاوضية حين تكون عضويتها واسعة ولا سيما عندما تعمل بقاعدة توافق الآراء . وقد بلغ مؤتمر نزع السلاح الذي يضم نحو ٤٠ عضوا الحد اللازم لاعتباره هيئة تفاوضية . وتكمن المشكلة الأساسية المتعلقة بالعضوية ، في أننا لو بحثنا في خصائص البلدان التي يمكن أن تصبح أعضاء في المؤتمر ، في ضوء الأوضاع الدولية الجديدة ، يتضح أن بعضها لم يكن ليكون بيننا في حين أن البلدان التي كان ينبغي وجودها هنا ليست كلها موجودة . فتقليل التوتر في أوروبا وزوال المواجهة العسكرية بين الشرق والغرب يسمحان لنا بإلقاء نظرة جديدة على التوازن السياسي المطلوب . وقبل عامين ، وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، قدم وفدي عرضا زمنيا مجملا لكيفية تطور عضوية مؤتمر نزع السلاح منذ عام ١٩٦٢ . وسيتعين علينا التوفيق بين عنصرين: الإبقاء على الحجم المحدود ، وضمان تمثيل الأعضاء .

وأنتقل إلى نقطة أخرى ، حيث ينبغي أن يظل جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح بالصورة التي تعكس الأولويات في ميدان نزع السلاح . وينبغي أن نتجنب إجراء تغييرات غير ضرورية وأن نسعى إلى إعطاء هذه البنود اهتماما ملائما . ويعد التركيز على المسائل الواضحة التحديد والعاجلة هدفا لا يتعارض مع طبيعة مؤتمر نزع السلاح .

ولاتفاقات نزع السلاح القائمة آلياتها للاستعراض والمراقبة . ولكي يشمل مؤتمر نزع السلاح هذه المهام أيضا فلا بد أن تتوافق عضويته مع الاتفاقات الجاري استعراضها . فقد كان مؤتمر نزع السلاح يمر بهذه المشكلة في كل مرة يحاول بحث الاتفاقات الدولية التي لا تهم بعض الأعضاء . فلا بد من تعزيز أمانة الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح بحيث تستطيع الاستجابة على نحو ملائم للولايات الممنوحة لها من الجمعية العامة . ولقد تزايدت المهام بشكل كبير ، ومع أن عملياتها قد عززت ، فقد انخفض مستوى أهميتها . ففي عام ١٩٧٨ تم الاتفاق على ترفيع رئيس ادارة شؤون نزع السلاح إلى رتبة نائب أمين عام فأصبحت الادارة مستقلة عن نائب الأمين العام للشؤون السياسية والأمن . وبعد أن كانت ادارة يرأسها نائب أمين عام تحولت مرة أخرى إلى مكتب لنزع السلاح يرأسه مدير عام في مرتبة أدنى نسبيا من ذي قبل . كما أن عدد الموظفين المهنيين قد خفض بشكل كبير . وأدى هذا إلى تخفيض وضع المكتب عما كان عليه في عام ١٩٧٨ .

وباختصار فقد أصبح واضحا أن الظروف الدولية الجديدة تتطلب أن تعمل الأمم المتحدة بأسلوب مختلف تماما عن الأسلوب الذي اعتدنا أن نراه إبان الحرب الباردة . ولكن من الواضح أيضا أن أي تغيير يطرأ على العناصر المتفق عليها في عام ١٩٧٨ يستدعي قرارا مماثلا بالاجماع من جانب أعضاء الأمم المتحدة . ولسنا نستطيع - وهنا أعيد ما قلناه قبل أسابيع قليلة - أن نلوي الاتفاقات التي تم التوصل إليها في هذا

المجال من أجل براغماتية مزعومة . ولا تظهر البراغماتية بالتأكيد بين المبادئ المجسدة في ميثاق الامم المتحدة . كما لا نستطيع أن نطلب من الامم المتحدة القيام بدور أكبر كثيرا في حل المشاكل السياسية والعسكرية وفي الوقت نفسه تُجرى تخفيضات في ادارة شؤون نزع السلاح . والاكثر من هذا أن التجربة أثبتت مؤخرا في عدة بلدان فيما كان قبلا حلف وارسو أن تطبيق اتفاقيات نزع السلاح ليس بالامر الهيّن إذ يتطلب خبراء ومال . وبطبيعة الحال فالامثل هو عقد دورة استثنائية جديدة للجمعية العامة تكرس لنزع السلاح . ومع ذلك فالاعمال التحضيرية لهذه الدورة قد تكون طويلة بينما تستبعد الحتميات الراهنة أي تأخير مفرط في اتخاذ القرارات جماعيا . ومن ثم جاء قرار استئناف أعمال اللجنة الاولى ، بالجمعية العامة لمدة أسبوع في آذار/مارس القادم . ولضمان نجاح أعمال اللجنة الاولى في هذا الصدد يستصوب الحصول على آراء أكبر عدد ممكن من البلدان مع وجود تقارير مؤتمر نزع السلاح . وعلاوة على ذلك ينبغي أن يكون أمامنا جدول بسيط يبين الوظائف التي كانت موجودة والوظائف الموجودة والوظائف التي ستوجد في ادارة شؤون نزع السلاح بأمانة الامم المتحدة . فهذا ييسر النظر في هذا الامر في اللجنة الاولى . ونظرا لنطاق هذا الموضوع والوقت القصير الذي سيتاح للجنة الاولى في آذار/مارس ، قد يكون من المستصوب أن يُطلب إلى رئيس اللجنة ، السفير نبيل العربي أن يواصل المشاورات حتى بعد انتهاء الدورة العادية السابعة والاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة ، حتى يمكن التوصل إلى أوسع نطاق ممكن من الاتفاق بين جميع أعضاء الجمعية العامة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر السفير مارين بوش على بيانه الحافز للذهن . وأعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا ، السفير هوفمان .

السفير هوفمان (ألمانيا) (الكلمة بالانكليزية): في بداية أول مداخلة رسمية لي في هذا المؤتمر أود الإعراب عن سروري الخاص لأن أراكم ، سعادة السفير أموريم ، رئيسا لمؤتمر نزع السلاح . فبالقرارات التي اتخذت مؤخرا برئاستكم في بداية العمل الموضوعي في مؤتمر نزع السلاح وتسمية المنسقين الخاصين تكونون قد أسهمتم بقدر كبير في وجود مؤتمر جديد لنزع السلاح بعد اتفاقية الاسلحة الكيميائية . فأهنئكم على هذه الانجازات وأتمنى لكم نجاحا مماثلا خلال الفترة المتبقية من ولايتكم . ويسرني كذلك غاية السرور أن أرحب بجاري الجديد إلى يساري ، فمن الأشياء اللطيفة حقا أن أحيي زميلا جديدا ولم يمر عليّ بالفعل في جنيف سوى أسابيع ثلاثة .

والسبب في طلبي للكلمة اليوم هو تقرير الأمين العام للامم المتحدة المعنون "الابعاد الجديدة لتنظيم الاسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" . وأود أن أعلق على بعض جوانب هذا التقرير واضعا في اعتباري أن التقرير يشمل مجموعة من

القضايا المتنوعة التي يبدو لي أنها أبعد طموحا مما نستطيع معه تناولها ككل في بيان في جلسة عامة واحدة - بل إنني لا أستطيع أن أعدكم بتناولها بإيجاز .

فالمانيا تعتبر تقرير الأمين العام مهماً وموقوتاً بوجه خاص ، إذ يثير النقاش بشأن الدور المقبل لتحديد الأسلحة ونزع السلاح في بيئة سياسية متغيرة .

وقد نشأت عن التغيرات في البيئة السياسية الدولية تحديات جديدة للسلم والأمن . وهكذا نقترح في أعقاب تجاربنا الايجابية الخاصة بنا في الماضي أن يكون لتحديد الأسلحة ونزع السلاح دور لعله أكثر أهمية بشأن مستوى العلاقات الدولية على الصعد الثنائية ودون الاقليمية والاقليمية والعالمية . وفي هذا السياق ينبغي أن يكون دور الأمم المتحدة ومحافلها التي تعالج مسائل تحديد الأسلحة ونزع السلاح هو المبادرة والتشجيع وتقديم الدعم للأنشطة ذات الصلة وتنفيذ كل ذلك عند الاقتضاء .

ونحن نرى أن هناك مجالين لهما أولوية عالية من أجل تعزيز السلم والتعاون الدوليين من خلال وسائل تحديد الأسلحة ونزع السلاح ؛ منع المنازعات المسلحة وقضية عدم انتشار الأسلحة وما يتصل بذلك من تكنولوجيات ، ولأبدأ بقضية منع المنازعات المسلحة .

لقد حدث للأسف ، بعد انتهاء المواجهة بين الشرق والغرب أن تنامى الميل إلى استخدام الوسائل العسكرية في المنازعات . وتقوم الزيادة في عمليات صنع السلم وحفظ السلم وبناء السلم التي تقوم بها الأمم المتحدة شاهدا على هذا التطور . وفي تحديد الأسلحة ونزع السلاح إمكانية لمنع المنازعات العسكرية . ولهذا السبب بالذات نعتبر أن لتحديد الأسلحة ونزع السلاح أهمية خاصة بالنسبة للبيئة السياسية الجديدة وللعنصر الأساسي المتمثل في الدبلوماسية الوقائية .

ويمكن لتحديد الأسلحة ونزع السلاح أن يسفرا عن وضع معايير وأدوات يستخدمها أعضاء الأمم المتحدة ومجلس الأمن لمسح أوضاع الأمن والاستقرار في منطقة ما واستعادتهما عند الضرورة قبل أن يندلع نزاع مسلح بوقت طويل . وعلى سبيل المثال ، يمكن اتخاذ القوات المسلحة وحجمها ومعداتها ونمط التدريب فيها مؤشرات للنوايا السلمية أو غير السلمية . ومن ثم يمكن وضع معايير للقوات المسلحة يمكن بها تحديد أي تخزين للأسلحة من قبل دولة ما أو أي سباق للتسلح بين عدة دول يتجاوز احتياجات الدفاع عن النفس .

وبالنسبة للتطبيق على النطاق العالمي فيمكن أن توضع هذه المعايير بصيغة عمومية . بيد أن الأمر يقتضي بالنسبة لأي وضع بذاته أن تستكمل البلدان هذه المعايير العامة بمعايير اضافية محددة على مستوى دون إقليمي أو إقليمي . ويكون وجود معايير متفق عالميا عليها بمثابة حافز لأن تستثمر الأقاليم والأقاليم الفرعية في عمل تكميلي على هذا النحو . ويمكن وضع حدود قصوى لأسلحة معينة أو للقوات المسلحة اللازمة للدفاع عن النفس ، ويكون ذلك وفقا للظروف الاقليمية وبالتالي يعزز القيود الذاتية في مسألة حيازة الأسلحة أو تعزيز القوات المسلحة .

وعلى هذا النحو يمكن لهذه الأحكام المتعلقة بتحديد الأسلحة أن تسهم في نزع كبير للسلاح في الميدان التقليدي وفي الوقت نفسه تصبح عنصرا هاما من عناصر الجهود الشاملة التي يبذلها المجتمع الدولي لصون السلم . أما تكديس الأسلحة بما يتجاوز هذه المعايير فيمكن أن يكون استخدامه مؤشرا للإنذار المبكر بالنسبة للأقاليم المعنية بقدر ما هو بالنسبة للمجتمع الدولي ككل .

ويمكن لمجلس الأمن على سبيل المثال أن يتخذ إجراء على أساس المواد ٣٤ و٣٩ و٤١ من ميثاق الأمم المتحدة بأن يطلب أولا بصفة محددة من بلد ما معلومات عن قواته المسلحة أو أسلحته باستخدام المعايير والأحكام الموضوعة في محافل تحديد الأسلحة . وبالتالي يمكن تحديد التكديس المفرط للأسلحة وفق معايير متفق عليها دوليا . ويوفر هذا أساسا متينا لأي إجراء آخر يتخذه مجلس الأمن . ونحن نرى في هذا الميدان بالذات فرصا جديدة أمام مجلس الأمن لمنع المنازعات العسكرية باستخدام وسيلة تقييد الأسلحة .

ونحن مقتنعون بأن هذه الأفكار القليلة عن كيفية إسهام تقييد الأسلحة ونزع السلاح في منع المنازعات المسلحة ما هي إلا نقطة بداية . فإذا ما تلقاها المجتمع الدولي وبحثها في محافل تقييد الأسلحة الملائمة ، وهذا المؤتمر واحد منها بالتأكيد ، يمكن وضع نظام كامل من الأحكام لتقييد الأسلحة ونزع السلاح ، يسهم بقدر كبير في صون السلم الدولي .

والبند الثاني ذو الأولوية بالنسبة لي هو عدم الانتشار الذي ظل مدرجا في جدول الأعمال الدولي لزمن طويل ؛ وأحرز فيه تقدم مشجع ؛ بيد أن هناك الكثير الذي يتعين عمله . واسمحوا لي أن أبدأ بقضية عدم الانتشار فيما يتعلق بأسلحة التدمير الشامل قبل أن أتحدث عن الأسلحة التقليدية . فنحن نرى بالنسبة لمنع انتشار أسلحة التدمير الشامل أن الصكوك القانونية الثلاثة المقبولة عالميا وهي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية تشكل أساسا متينا يمكن الاستناد إليه . ومع ذلك فنقطة البداية لجميع الجهود

المبذولة من أجل عدم الانتشار هي الانضمام العالمي لهذه الصكوك . فبالنسبة لمعاهدة عدم الانتشار ، لم يدخل عدد من البلدان الهامة أطرافا في المعاهدة إلا مؤخرا . ورغم هذا لم تقرر بعض البلدان بعد الانضمام إلى الأغلبية الساحقة من الدول ؛ بينما لم تنفذ بلدان أخرى مثل كومنولث الدول المستقلة ، التزاماتها بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار في أقصر فترة زمنية ممكنة . ونحن نحرض جميع الدول التي لم توقع بعد وتصدق على معاهدة عدم الانتشار أن تفعل ذلك قبل عقد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥ .

وتداول المواد النووية الخفيفة قضية أخرى برزت في سياق نزع السلاح النووي بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي ونتيجة لتفكك الاتحاد السوفياتي السابق . كما أن اتباع الأساليب المأمونة في تخزين ونقل وتدمير الأسلحة النووية وموادها المعتزم إزالتها يشكل واحدا من أعظم التحديات التي تواجه أنشطة تحديد الأسلحة في الوقت الحاضر فيما يتعلق بعدم الانتشار . ولكي يمكن منع الانتشار من البلدان التي تمتلك أسلحة نووية يتعين تدميرها يُعتبر التعاون في أمور السلامة والأمن وفي القضاء على هذه الأسلحة بشكل مأمون ومسؤول بيئيا مهمة ذات أولوية عالية . وفي هذا السياق ينبغي في جملة أمور مواصلة بذل الجهود لتعزيز آليات الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وأنتقل الآن إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية ، فهي أيضا لم تحظ بالانضمام الكامل على النطاق العالمي . وأهم عمل أمامنا هو التوسع في دعمها وزيادة مستوى المشاركة فيها . وعلاوة على هذا فإن مؤتمر استعراض اتفاقية الأسلحة البيولوجية في عام ١٩٩١ قد وافق على أن يطلب إلى الدول الأطراف تقديم بيانات معينة باعتبار ذلك تدبيرا لبناء الثقة . فينبغي أن يسلم المجتمع الدولي بأن هذه الخطوة الأولى في سبيل وضع نظام تحقق لاتفاقية الأسلحة البيولوجية تحتاج إلى الدعم . ومن شأن هذا أيضا أن يزيد مصداقية الأنشطة الجارية التي ترمي إلى تحديد وبحث المزيد من تدابير التحقق في اتفاقية الأسلحة البيولوجية . ونحن ملتزمون التزاما كاملا بعملية تحسين أحكام التحقق هذه في اتفاقية الأسلحة البيولوجية .

ورغبة منا جميعا في إنجاز القضاء الكلي على الأسلحة الكيميائية فقد خطونا خطوة كبيرة إلى الأمام في عام ١٩٩٣ . ويشجعنا على هذا المشاركة الواسعة من الدول في حفل التوقيع في باريس في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ . وأملنا كبير في أن يتم قريبا تصديق جميع الموقعين . وأملنا كبير في الوقت نفسه أن تنضم الأقطار العربية التي لم توقع بعد على اتفاقية الأسلحة الكيميائية إلى الأغلبية الكبيرة الساحقة من الدول ، في وقت قريب . وإذا كنا نوافق على أن أي قرار في هذا الصدد لا بد فيه من

مراعاة اعتبارات الأمن الوطنية فإن أمامنا صعوبات في فهم أن يطلب المرء من جهة إنشاء منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل في الشرق الأوسط ، وهذا هدف نؤيده تماما ، ومن ناحية أخرى تضيع فرصة التخلص كخطوة أولى من الأسلحة الكيميائية في منطقة الشرق الأوسط .

ولاتحدث الآن عن انتشار أو عدم انتشار الأسلحة التقليدية ، فلا بد من التسليم بمشروعية الأسلحة التقليدية . بيد أن نقل الأسلحة وما يتصل بها من تكنولوجيات قد يوجد مشاكل كثيرة إذا تجاوزت الأسلحة والتكنولوجيات المحتازة احتياجات الدفاع عن النفس وعززت القدرات على العدوان . وتشعر ألمانيا بقلق عميق لتزايد تركيز الأسلحة التقليدية في بعض مناطق العالم وكذلك لعمليات نقل أسلحة معينة يمكن أن تؤدي إلى زعزعة استقرار أقاليم بكاملها . لذلك نرى أن المطلوب الآن هو القيام بعمل دولي لوضع نظام قيود على الصادرات والواردات من الأسلحة التقليدية مقبول ومنفذ دوليا ، وخاصة في حالات التوتر والمنازعات . وينبغي أن يشمل العمل الدولي هذا المجالات التالية: الشفافية في جميع عمليات نقل الأسلحة التقليدية وما يتصل بها من تكنولوجيات ؛ والاتفاق على مبادئ أساسية مشتركة لنقل الأسلحة التقليدية وما يتصل بها من تكنولوجيات ؛ ووضع الاجراءات التي تمنع أو حتى تعالج حالات عدم الاستقرار الاقليمية الناشئة عن الإفراط في تكديس الأسلحة .

وباعتماد القرار ٤٦/٣٦ لام تم وضع سجل عالمي وغير تمييزي للأسلحة التقليدية . وهذه خطوة أولى وهامة تجاه زيادة الشفافية في عمليات نقل الأسلحة التقليدية . وألمانيا ملتزمة بتقديم البيانات عند طلبها ؛ ونأمل في مشاركة واسعة وغير مشروطة بالتساوي من البلدان في مختلف أنحاء العالم . ونرجو كمتابعة بعد أن برزت المشاركة العالمية النطاق ، أن تزيد الخطوات المتخذة لتوسيع نطاق السجل ولزيادة توثيق التعاون الدولي بغية تحقيق التقيد الذاتي في مجال نقل الأسلحة . ومع هذا فالشفافية في عمليات نقل الأسلحة التقليدية وما يتصل بها من تكنولوجيات ليست غاية في ذاتها كما أشار إلى ذلك بحق السفير الموقر من الهند قبل أيام قليلة ، فقيمتها السياسية تبرز حين تستطيع أن تضمن للبلدان المعنية على الصعيد دون الاقليمي والاقليمي ألا تنفذ عمليات نقل الأسلحة إلا وفقا لاحتياجات الدفاع عن النفس . وقد أشرت من قبل إلى بعض الأفكار الرامية إلى تعزيز هذا الهدف وإني لواثق أن أعضاء آخرين في مؤتمر نزع السلاح سيتناولون هذه القضية بغية إضافة أفكارهم بشأنها .

وكما قلت في بداية مداخلتي فإن تقرير الأمين العام يشمل زمرة معقدة من القضايا . ولم أعلق إلا على القليل منها . ومع ذلك فنظرا إلى أن مشروع رد مؤتمر نزع السلاح سيناقش في هذا المحفل فإنني أحتفظ بحق وفدي في إضافة تعليقات أخرى .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثل ألمانيا على بيانه الهام وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة إلى شخصي . ولعلي أضيف مع هذا أن أي إنجاز حققناه إنما جاء نتيجة للشعور الجماعي بالالتزام وحسن النوايا . وسيتوقف تحقيق أي نجاح آخر على العوامل نفسها وعلى روح التوفيق التي يمكننا أن نبديها بصورة جماعية .

ونصل إلى نهاية قائمة المتحدثين لهذا اليوم . فهل يرغب أي وفد في أن تعطى له الكلمة في هذه المرحلة؟ أرى الآن ممثل هنغاريا .

السيد بويتا (هنغاريا) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس ، أريد فقط أن أتوجه إليكم بالشكر على الكلمات الرقيقة التي قدمتموني بها إلى المؤتمر وأعرب عن امتناني للمتحدثين الموقرين في الجلسة العامة اليوم لاستجابتهم الودية لهذا التقديم . وأشكركم على الثقة التي وضعتموها فيّ وأعرب عن تقديري بوجه خاص لإطرائكم الكريم لسلفي ، السفير تيبور توث لما قام به من أعمال هنا طوال الأعوام السابقة . وأود أن أؤكد لكم ، سعادة السفير أموريم ولجميع أعضاء المؤتمر أنني وزملائي الخبراء سنبذل جهدنا لمواصلة مشاركة هنغاريا الفعالة في أعمال مؤتمر نزع السلاح كما كان الحال عَبْر السنوات السالفة ، وأرجو لكم دوام التوفيق في رئاسة هذا المؤتمر .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر السفير بويتا وأثق أننا نستطيع الاعتماد على استمرار المشاركة الفاعلة والذكية من الوفد الهنغاري في هذه الجلسات العامة .

وأرجو أن أنتقل الآن إلى موضوع آخر ، فكما أشرت سابقا ، اختتمت المشاورات الآن بشأن تعيين رئيسي اللجنة المخصصة لوضع تدابير دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ، واللجنة المخصصة لمسألة الشفافية في التسلح . وعلى ذلك ننتقل الآن إلى القرارات ذات الصلة . فأنا أقترح لرئاسة اللجنة المخصصة لوضع تدابير دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ، اسم السفير رومولوس نياغو من رومانيا .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أطرح عليكم الآن تعيين السفير كيا طباطبائي من جمهورية ايران الاسلامية رئيسا للجنة المخصصة لمسألة الشفافية في التسلح .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أهنئ رئيسي اللجنتين المخصصتين بتعيينهما متمنيا لهما التوفيق في أداء مهامهما .

وبصدد جلستنا العامة يوم الخميس أذكركم بأننا اتفقنا في المشاورات مع المنسقين على أن تبدأ الجلسة الساعة ١٠/٣٠ . وسيكون أول المتحدثين معالي وزيرة خارجية السويد ، البارونة مارغريتا آت أوغلاس .

وبهذا ينتهي عملنا اليوم ، وأعتزم رفع هذه الجلسة العامة الآن ولكن أود قبل ذلك أن أذكركم بأن المشاورات غير الرسمية مفتوحة العضوية ستعقد عقب هذه الجلسة العامة مباشرة بغية التبادل التمهيدي للآراء بشأن تقرير الأمين العام "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" . وبما أنني لم أجد اعتراضا بعد المشاورات على مشاركة غير الأعضاء في تلك الجلسة فإنني أود دعوتهم إلى الحضور . وستجرى المشاورات غير الرسمية في هذه القاعة في غضون نحو ٥ دقائق .

وستعقد الجلسة العامة التالية لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس ٤ شباط/فبراير ، الساعة ١٠/٣٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠